الجماعات الإسلامية في مصر: مراجعة الفكر والأساليب والمواقف

بقلم: ممدوح الشيخ ¬

كانت البداية الحقيقية لعملية المراجعة التي قامت بها الجماعة الإسلامية بعد انتهاء المحاكمات التي أعقبت اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات، ورغم أنها في البداية لم تمتد إلى المبادىء الرئيسة لفكر الجماعتين بشأن العمل المسلح سواء كان وسيلة للتغيير أو "لدفع الصائل"، إلا أنها وللمرة الأولى أدخلت معيار "الجدوى" بعد أن كانت معنية أولاً وأخيراً بمعيار "المشروعية الدينية". وبطبيعة الحال كان لتجربة السجن تأثيرات مختلفة في قيادات الجماعتين جاءت متفاوتة في حدتها واتجاهها، فبعضهم زادته التجربة تشدداً ووجد فيها مبرراً لمزيد من التمسك بخيار العداء التام للدولة بما يعنيه من تسويغ ممارسة العنف ضدها.

دور كمال حبيب

وكانت فترة السجن بالنسبة لبعض آخر منهم فرصة لإعادة وتمحيص المفاهيم والقناعات ومن ثم إعادة ترتيب الأولويات على نحو جديد، وكانت البداية محاولة وضع خطوط أكثر وضوحاً بين "الثابت" و"المتحول" للانطلاق منها لرؤية مغايرة تماماً. وكان في مقدمة هؤلاء القيادي الجهادي البارز كمال السعيد حبيب الذي كان قد حكم عليه بالسجن عشرة أعوام في قضية مقتل السادات. وفي السجن عكف كمال حبيب على البحث والاطلاع في العلوم السياسية وكان ضمن قليلين من قيادات الجماعات المتشددة الذين فطنوا مبكراً أهمية المراجعة. وقبل الصدام الكبير مع السادات كانت مشاغل العمل التنظيمي تمنع كمال حبيب من تحصيل القدر الكافي من المعرفة المعمقة، فاستغل فرصة السجن لإنجاز جانب من المهمة، وبخاصة بعد أن بدأ يقرأ بتوسع بعيداً عن الكتابات الدينية والتاريخية التقليدية التي شكلت لسنوات طويلة الرافد الرئيس لفكر هذه الجماعات. وكان لمؤلفات المفكر السياسي الراحل الدكتور حامد ربيع أثر رئيس في التغيير.

وخلال فترة سجنه (1981-1991) قام كمال حبيب بدور مزدوج، ربما انفرد به: إعادة تشكيل ثقافته، ونشر وعي جديد بين قيادات الجماعات المتشددة. وكانت أهدافه من ذلك كما يروي في كتابه "الحركة الإسلامية: رؤية من الداخل" الصادر عام 1998 إكساب الحركة الإسلامية الوعي السياسي اللازم لإدارة الصراع، وتقنين تصورات الإسلام السياسي، المساعدة على وجود برنامج شامل لرد شبهة غياب البرنامج التي كان خصوم الحركة الإسلامية يثيرونها. ولم تنفصل عملية المراجعة داخل السجن عن مجريات الأحداث خارجه، فكان لبروز شعار "الإسلام هو الحل" (1987)، وتجارب الإخوان المسلمين المستقلين في دخولهم تحالفاً انتخابياً مع حزب الوفد (1984)، ثم دخول الإخوان تحالفاً مستمراً مع حزب العمل (1987)، ودخول بعض الإسلاميين البرلمان، كل ذلك له أثره في طرح أسئلة جديدة عن الواقع السياسي.

وقد تحاور كمال حبيب مع كثير من القادة(1)، وفي مقال له بالعدد الأول من مجلة "مراجعات"، يقول المحامي الأصولي المعروف منتصر الزيات، نقلاً عن كمال حبيب "إن أسامة حافظ أسرَّ له أنه بخروجه (أي بخروج أسامة حافظ) ستبدأ فترة جديدة تعيد الجماعة الإسلامية فيها ترتيب أوراقها وممارسة عمل مجتمعي تتأخر فيه مرحلة القتال وتتقدم من خلال مراحل الدعوة". ويعقب منتصر الزيات قائلاً: "لكن تطور المواجهات بين الجماعة الإسلامية والدولة حال دون ذلك". وتشير الحقائق آنفة الذكر إلى أن المراجعة بدأت فعلياً بعد مقتل السادات، ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن جماعة الجهاد المعروفة بأنها أكثر تشدداً من الجماعة الإسلامية كانت صاحبة المبادرة بنقد أحداث أسيوط وتقييمها تقييماً مبدئياً وواقعياً في آن واحد. كما أن أول من حاول بلورة تصور متكامل للمراجعة هو القيادي الجهادي كمال السعيد حبيب.

الوساطة المجهضة

كان من الطبيعي أن تستفز حالة العنف المتبادل بين الجماعات "المتشددة" والدولة أطرافاً أخرى، وبخاصة من الحركة الإسلامية، لتحاول إيقاف نزيف الدم. وقبل

أن تظهر فكرة الوساطة بين الطرفين استعان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق بصديق له تربطه صلة طيبة بالدكتور عمر عبد الرحمن (مارس 1990)، والتقيا فطلب الوزير منه أن يساعده لوقف أشكال العنف كافة، وطالب عمر عبد الرحمن وكان آنذاك قيد الإقامة الجبرية تمكين الجماعة من الدعوة بحرية ورفع الحصار عنه حتى يتمكن من القيام بمهمته، وفشل المسعى لعدم وفاء الوزير بما وعد به. وتكررت محاولة مماثلة مع القيادي عبود الزمر كانت نتيجتها مشابهة.

وتلت هذه المحاولات الشخصية مبادرة للوساطة تنسب للداعية الكبير الراحل الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه اللّه وتشكلت لجنة أطلق عليها "لجنة الحكماء" من علماء ودعاة وكتاب(2)، وقام المحامي الأصولي المعروف منتصر الزيات بنقل الرسائل بين لجنة الحكماء والقيادات التي كانت في السجن، وكان الدكتور عمر عبد الرحمن آنذاك قد غادر مصر وأحيط علماً بالمفاوضات فباركها. وكما هو متوقع كان موقف القيادات الموجودة خارج مصر رفض المفاوضات. وبعد حوالي ثلاثة أعوام من المفاوضات، تخللها لقاءان بين لجنة الحكماء ووزير الداخلية، تم تحديد موعد لتلتقي اللجنة شخصاً مهماً في رئاسة الجمهورية، وفي اليوم نفسه أقيل وزير الداخلية رغم أن الجهود كانت قد أسفرت عن نتيجة لم يتوقعها أحد هي أن قيادات الجماعة الإسلامية والجهاد قرروا تفويض الشيخ الشعراوي والشيخ محمد الغزالي ليتخذا ما يريانه مناسباً. وكانت كل مطالب الجماعتين: وقف المحاكمات العسكرية، والإفراج عن المعتقلين، ومنح الجماعة حرية الدعوة.

من الوساطة للمبادرة

كان أول خطاب علني يصدر عن الجماعات "الأصولية" داعياً لوقف العنف ما صدر عن الجماعة الإسلامية في مارس 1995 وتمثل في بيان ألقاه خالد إبراهيم أمير الجماعة في أسوان أثناء مثوله أمام المحكمة العسكرية. وقبل تتبع مسار الأحداث أو إخضاعها للتحليل من الضروري قراءة أهم ملامح المناخ الذي أعلنت فيه داخلياً وخارجياً. ففي خارج مصر كان

تنظيم الجهاد يكاد يكون منفرداً بالساحة الأفغانية في الوقت الذي وجدت فيه هذه الجماعات الأصولية ساحات للحركة بسبب التعاطف معها كما حصل في السودان في بداية التسعينات، أو بسبب وجود حالة فوضى سياسية كالبلقان والشيشان، وما بقي متاحاً كان ملاذاً للجوء لا ساحة للعمل. وقد شكل اختفاء القيادي أبو طلال القاسمي (طلعت فؤاد قاسم) في كرواتيا (1995) ضربة موجعة للجماعة الإسلامية، لأنه كان قيادياً محنكاً وكان لوجوده في أوروبا أثر إيجابي كبير.

وعندما وقع حادث الأقصر البشع (نوفمبر 1997) الذي راح ضحيته 58 قتيلاً من الأجانب، اعتبر كثيرون أنه تعبير عن انشقاق في صفوف الجماعة تجاه مبادرة "وقف العنف". ورغم استمرار عجلة المساعي التصالحية ظهر اتجاه رافض شكلت قيادات الخارج جسده الرئيس، وتضاربت الأنباء بشأن موقف الدكتور عمر عبد الرحمن ونسب إليه الموقف ونقيضه. والأمر نفسه ينطبق على تنظيم الجهاد الذي أطلق مبادرة لوقف العنف أطلقها في فبراير 2000 القيادي الجهادي أسامة أيوب)مقيم بألمانيا(. وفي يناير 2001 صدرت مجلة "المجاهدون" الناطقة باسم الجماعة حاملة ما اعتبر أول موقف محدد تعلنه من مساعي وقف العنف وجاء فيه أن "جماعة الجهاد ما زالت على نفس المنهج الذي بنت عليه عملها وربت عليه أبناءها"، وتضمنت الافتتاحية هجوماً عنيفاً على النظام المصري. وما زال موقف اجماعة من مبادرة وقف العنف غائماً.

نضوج المبادرة

توالت خطوات الجماعة الإسلامية في طريق وقف العنف وتردد أن حواراً دار بين قياداتها وبين النظام طالبت فيه الدولة الجماعة بأن تصدر كتاباً يتضمن مراجعة للأفكار الأساسية التي بنت عليها الجماعة موقفها من العنف، وبخاصة قضايا: شرعية قتال الدولة، وقتل المدنيين، واستهداف السياحة. وذلك بهدف تعميمه على كوادر الجماعة، وحتى منتصف 2001 كانت الجماعة ترفض هذا الأمر بسبب ضغوط الصف الثاني من القيادات والكوادر الأصغر سناً.

واكتفت الجماعة بإصدار وثيقة تحرم قتل السائحين دون تلبية بقية مطالب الدولة.

وقد تردد أيضاً أن هناك شروط كانت الجماعة تعتبرها ضرورية لوصول لاتفاق نهائي مع الدولة تتضمن: إطلاق سراح المعتقلين، ووقف إحالة أعضاء الجماعة للمحاكم العسكرية، وكفالة حرية العمل الدعوي، وقد استجابت الدولة فعلياً لمطلب وقف الإحالة للقضاء العسكري منذ أربعة أعوام. ومنذ إعلان المبادرة لم تتوقف الجهود الفردية الداعمة لهذا الاتجاه، فكتب الشيخ محمد مصطفى المقرىء كتاباً مهماً عن حكم قتل المدنيين يتسم بالشمول والعمق ويعد أول الأدبيات الفكرية لفكر المراجعة (1998). وفي مطلع العام 2000 نشر المحامي الأصولي منتصر الزيات (استجابة لاقتراح كاتب هذه السطور) العدد الأول من مجلة فصلية فكرية حملت اسم "مراجعات" تختص بدراسة ظاهرة المراجعات الفكرية داخل صفوف الجماعات المتشددة.

وفي مطلع 2002 أصدر قادة الجماعة الإسلامية مجموعة من الكتب (4 كتب) لها عنوان مشترك "سلسلة تصحيح المفاهيم"(3)، وهي كتب أعدها اثنان من القادة التاريخيين هما أسامة إبراهيم إبراهيم عبد الحافظ وعاصم عبد الماجد محمد، كما راجعها وأقرها من القيادات التاريخية كل من: "كرم محمد زهدي، وعلي محمد علي الشريف، وناجح إبراهيم عبد اللّه، ومحمد عصام الدين دربالة وفؤاد محمود الدوليبي وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم. وعناوين الكتب هي:

مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية.

حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين.

تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء.

النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين.

وقفات مع الكتب الأربعة

رغم أن صدور الكتب سالفة الذكر عن الجماعة الإسلامية يعني أنها تخوض تحولاً حقيقياً وأن التحول يحظى بقدر كبير من اهتمام الدولة التي سمحت بخروج الكتب من السجن ونشرها، فإن ثمة ملاحظات أولية ينبغي التوقف عندها قبل التعرض لمحتوياتها.

وأول ما لفت نظري مفارقة لم تلفت نظر كثيرين في

غلاف الكتاب الأول (الأكثر أهمية)، فعلى الغلاف الأمامي للكتاب يأتي اسمه كما ورد آنفاً "مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية" بينما اغلاف الخلفي يضم كلمة عامة عن السلسلة وفيها يأتي اسم الكتاب مختلفاً "مبادرة إنهاء العنف... رؤية شرعية ونظرة واقعية"، والاختلاف الذي يبدو للوهلة الأولى بسيطاً ليس ذلك في حقيقته، فوقف العنف يختلف كثيراً عن إنهائه، والتقديم والتأخير بين الشرعي والواقعي ليس مجرد ترتيب شكلي، فهل هناك خلاف بين الطرفين (الجماعة الإسلامية والنظام المصري) حول هذه المسألة حتى صدور هذه الكتب الأربعة؟ وفي مقام استعراض أهم المنعطفات التي مرت بها المبادرة يأتي في الكتاب أنها منذ إعلانها (1997) لم تتجاوب معها الأجهزة الرسمية بأي قدر بينما أيدها الدكتور عمر عبد الرحمن، وفي غمرة المساعي السلمية جاءت حادثة الأقصر التي يصفها مؤلفا الكتاب بما نصه "كانت صدمة لنا جميعاً... إذ كان الحادث بما فيه اعتداء على النساء والأطفال والتمثيل بهم غريب على منهجنا وتفكيرنا". وفي مارس 1999 اكتسبت المبادرة دفعة قوية عندما أصدرت مجموعة كبيرة من قيادات الجماعة الإسلامية بالخارج بياناً أكد تأييدهم إياها تأييداً تاماً ودعوتهم لوقف كل البيانات التي تحرض على العنف.

وقد ناقش الكتاب فقه العنف مناقشة مستفيضة ارتكزت بشكل رئيس على الموازنة بين حلب المصالح ودرء المفاسد. أما المناقشة من منظور واقعي فتحمل عدداً من المفاجآت، أولها الإقرار بأهمية الواقع عند إصدار الأحكام والفتاوى إذ كان فقه الجماعة يتسم دائماً بالتمحور حول النص دون اعتبار جدل الواقع مع النص. وهذا الموقف متغير جديد يتجاوز موضوع الموقف من قضية بعينها)العنف(وهو مفاجىء إذ يصدر عن حركة عاشت دائماً لا تهتم إلا بالنصوص. المفاجأة الثانية كانت وضع الصراع مع الدولة في إطار الظروف الدولية والإقليمية وفي إطار مجريات الصراع العربي الصهيوني ومجمل العلاقة مع الغرب.

وانطوى الكتاب كذلك على مفاجأة ثالثة هي موقف جديد من التيارات العلمانية، إذ يرد في الكتاب: "فهناك كثير منهم بل قل أغلبية تدرك أن مصلحة البلاد في تضافر الجهود لمواجهة العدو الحقيقي للوطن، ويمدون أيديهم لكل من يسعى لذلك وإن خالفهم في الفكر والعقيدة. وهو موقف لا شك جدير بالاحترام، وكثيراً ما نقرأ لهذه الأغبية، وإن تخافت صوتهم، داعين الحكومة للمحافظة على التيار الإسلامي باعتباره تياراً وطنياً". وهذا الموقف الجديد من العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين إذا كتب له أن يتبلور فسيكون علامة فارقة في تاريخ مصر كله، فالاستقطاب الإسلامي العلماني المستمر منذ عقود لعب دوراً كبيراً في إضعاف الطرفين وتبديد جهودهما في صراع لا طائل من ورائه، وهذا الموقف إذ يصدر من واحد من أكثر الجماعات الإسلامية تشدداً يؤكد أن بناء الجسور ممكن.

من الموجبات للموانع

وينتقل مؤلفا الكتاب الأول "مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية" بعد ذلك إلى مناقشة "موانع القتال" وهو موضوع تناولاه بشكل مفصل بعد أن عاشت الجماعة لسنوات تربي كوادرها على "وجوب القتال" والمسافة بين الموانع والموجبات تعكس طبيعة التحول. وأول الموانع أن الجهاد لم يشرع لذاته بل هو مشروع لتحقيق مصالح مشروعة، وطالما غلب على الظن أنه لن يحقق المصلحة التي شرع لأجلها فهو ممنوع. وثانيها، إذا تعارض الجهاد مع هداية الخلائق. ثالث الموانع، العجز وعدم القدرة، والرابع ألا يحقق شيئاً غير إهلاك الطائفة الداعية لدين اللّه. وناقش الكتاب الموقف من أهل الكتاب (النصارى(وأكد حرمة دماءهم لأنهم في عقد ذمة وقطع بحرمة أن يقوم شخص أو جماعة بفرض الجزية عليهم لأنها تدفع مقابل الحماية ولا تقدر على توفير الحماية سوى الدولة ثم يقول المؤلفان ما نصه: "وما دام الجزي قد امتنع أداؤها لعجز في صفوف المؤمنين فلا يباح لهم مقاتلة أهل الكتاب لعدم أدائهم الجزية".

وينطوي هذا الموقف من أهل الكتاب على تقدم جزئي، فهو لم يصل بعد لقبول المواطنة متساوية

الحقوق، بل يرى أن التقصير من المسلمين يسقط المطالبة بالجزية لكنه لا يسقط مشروعية الجزية.
وفي ختام الكتاب يؤكد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أنهم يجب أن يمتلكوا الشجاعة الكافية: "للإحجام عن أي قرار نراه مباعداً بيننا وبين هذا الهدف، ولا بد كذلك أن نمتلك شجاعة أكبر وأكبر للعدول عن أي قرار أو خطوة أقدم عليها بعضنا بالفعل ويتبين لنا أنها لا تعين على الوصول لهدفنا: "هداية الناس".

الكتاب الثاني: "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين" يناقش ظاهرة الغلو في التكفير بوصفها جذراً من جذور شجرة العنف السياسي، وقد حل الغلو مكان فكرة غربة الإسلام كحجر زاوية لبناء رؤيتهم للمجتمع المحيط. غير أن الانتقال من مناقشة الغلو والتكفير لمناقشة فكر استحلال الدماء والأموال يعتري سياقه اضطراب، فتيار التكفير فعلياً قاده التكفير للانعزال لا للإستحلال وبقي التفكير في معظمه موقفاً مغلقاً على نفسه، بينما الجماعة الإسلامية التي افترقت عن تنظيم الجهاد في قولها "بالعذر بالجهل" مارست العنف السياسي أكثر من أي تنظيم أصولي آخر. كما أن الكتاب يرجع ظاهرة التكفير في المقام الأول لكونها رد فعل على التعذيب الشديد الذي شهدته معتقلات عبد الناصر وهو توصيف يفتقر للدقة، فالظاهرة بعد ذلك انفصلت عن سبب نشأتها واكتسبت قوة دفع ذاتية وبدأت تظهر أدبيات تؤصلها.

ومثل سابقه لا يخلو هذا الكتاب من المفاجآت، فهو يعتمد بشكل رئيس على كتاب للفقيه المعروف الدكتور يوسف القرضاوي هو "الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف"، وهي بادرة مهمة للتواصل مع فكر ما يسمى "الإسلام المعتدل" التي طالما اتخذت جماعات العنف كلها منه موقفاً سلبياً وفضلت أن تجتهد لنفسها فكراً وفقهاً. وعندما يرصد الكتاب أسباب الغلو ومظاهره تجد في فكرهم للمرة الأولى صدى لما كان يوجه لهم من اتهامات طوال سنوات) ضعف البصيرة بحقيقة الدين الاشتغال بالمعارك

الجانبية الإسراف في التحريم بغير دليل عدم التلقي عن العلماء(.
الجهاد أم العنف؟
الكتاب الثالث: "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء" يعيد إلى الذاكرة جانباً من معركة بين قيادي تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري والمحامي الأصولي المعروف منتصر الزيات كان أيمن الظواهري فيها يتهم منتصر الزيات بأنه حول "فقه الجهاد" إلى "فقه العنف"، وهذا الكتاب يعيد طرح التساؤل مشيراً إلى فجوة يجب ردمها لأنها تتجاوز الأسماء إلى المسميات. ويبدأ الكتاب بأن الجهاد وسيلة لغاية أسمى هي هداية الناس، فإن أدى إلى فتنة في الدين لم يؤد بذلك مقصوده، وهو يحتاج إلى علم شرعي دقيق وفهم سياسي عميق لأن الولوج في الدماء شيء عظيم.
وفي واحدة من أهم المراجعات الواردة في الكتاب يذهب المؤلفان إلى أن العنف ضد النظام الحاكم كان سبباً من أسباب ظهور جبهة عالمية معادية للإسلام، وهو تخل واضح عن التفسير التآمري الذي كان يرى عداء الغرب موقفاً مبدئياً تآمرياً لا يتأثر بسلوك المسلمين أحسنوا أو أساءوا. ويشير قادة الجماعة كذلك إلى أن البعض تلاعب خلال السنوات الماضية بشعار محاربة الإرهاب واستغله لشن حرب إعلامية على كل مظاهر التدين وكل مؤسسات الدعوة الرسمية منها وغير الرسمية. ومن هنا فإن "القتال إذا لم يحقق مصلحة ولم يأت بثمرة، ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء وإراقتها فهو ممنوع شرعاً... حتى وإن كان في طرفيه طرف محق وطرف مخطىء".
ويتوجه قادة الجماعة الإسلامية لأعضائها مؤكدين أن تغيير الفتوى جائز كتمهيد لإعلان موقفهم الجديد من خلال تأصيل مشروعية تغيير الاجتهادات الفقهية.
وتحت عنوان "حرمة إلقاء النفس في التهلكة" تراجع الجماعة فكرة من أهم ما أمد ظاهرة العنف من روافد، فبعد عقود من تأكيد أن تفسيرها الوحيد هو ما رواه أبو أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه من أنها نزلت في المسلمين لما حسبوا أن الإسلام انتصر وأرادوا أن يقعدوا عن الجهاد، وكانوا ينفون أن يكون المقصود

الهلاك الجسماني ضمن مضمون الآية بأي معنى. كما أورد المؤلفان أن الرسول)ص(أخبر بظلم الأمراء بعده ونهى عن قتالهم، وأنه ليس لآحاد الناس أن يثوروا على الإمام الظالم.

في مقدمة الكتاب الرابع "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين" يتناول المؤلفان قضية مراجعة الأفكار ويطرحان مجموعة من الأسباب والموضوعات ستفتح باباً للنقاش في الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها لأنها تمس التيارات الإسلامية كافة بدرجات متفاوتة. ومن أسباب تضخم الأخطاء وترك علاجها حسب الكتاب تقديس السابقين رغم النهي عن تقديسه هو نفسه، ومصادرة الرأي الآخر وإرهابه، وهو ثمرة من ثمرات سنين القهر والاستبداد الطويلة حتى اعتاد كل الناس والجماعات الإسلامية منهم على تقديس الرأي الأوحد ومصادرة الرأي الآخر وإخراجه من دائرة الحق ب الدين. كما أن الخوف من "شماتة الآخرين"، وبخاصة الفصائل الأخرى من الحركة الإسلامية التي تربط العلاقة بينها حالة من التربص. وفي أحيان كثيرة يصبح التنظيم عبئاً فيصبح حرص القادة على تماسك التنظيم أكثر من حرصهم على الحق ويظنون أن إطلاع الأتباع على الخطأ الذي ينبغي التراجع عنه من شأنه أن يردهم عن العمل كله.

وماذا عن المستقبل؟

حديث المستقبل حديث الأسئلة والاحتمالات، وهو دائماً في حاجة إلى استخدام الترجيح وقبول قدر من الخيال، ذلك أن العلاقة بين الأسباب والنتائج، وكذا المسار الذي تتخذه الوظاهر في تطورها ليس مساراً حتمياً. ويمكننا في النهاية التعرض لمجموعة من الإشكاليات والقضايا التي تطرحها عملية المراجعة أو التي نرجح أن تواجهها في الأفق المنظور.

قضية مشروعية السلطة:

من القضايا التي ينتظر أن تستأثر باهتمام كبير قضية المشروعية. فمن بين الأسباب التي أدت لظهور العنف الأصولي أزمة غياب المشروعية التي تعانيها أنظمة عربية كثيرة، وبناء على مفهوم محدد للمشروعية نزعت الجماعات الإسلامية المشروعية عن النظام المصري، وبالتالي أجازت العمل على تغييره

بالقوة. وإذا كانت فصائل الحركة الوطنية المصرية عموماً لم تتبن مفهوم المشروعية الذي تبنته الجماعات الأصولية فإن أزمة المشروعية تظل قائمة. ذلك أن "الظرف الاستثنائي" الذي تعيشه مصر تجاوز النصف قرن من الحكم بالقوانين الاستثنائية، بما ترتب عليه من إهدار واضح لكثير من حقوق الإنسان وما ترافق مع ذلك من ممارسات بحق المعارضين تتناقض مع نصوص الدستور المصري، وهو ما يجعل سؤال المشروعية مطروحاً بقوة. والفقه السياسي الإسلامي في تياره الرئيس يرى العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تعاقدية تفرض حقوقاً وتلزم بواجبات، والتنصل من الالتزام بشروط العقد يطعن في مشروعيته، وهو ما قد يفتح الباب أمام التغيير من خلال العنف كوسيلة من وسائل استعادة المشروعية. ومؤخراً أفتى شيخ قضاة مصر المستشار يحيى الرفاعي بأن عدم تنفيذ أحكام القضاء يجيز العصيان المسلح. وغني عن البيان أن أفضل مناخ يمكن تهيئته لمحاصرة العنف هو المناخ الذي يحترم فيه الدستور والقانون، وهي مسؤولية الدولة في المقام الأول.

إشكالية قبول الآخر:

ومن يراجع ما صدر عن الجماعات "المتشددة" من كتابات خلال العقدين الماضيين يجد إلحاحاً على موقف هذه الجماعات من التيارات السياسية والفكرية الأخرى في المجتمع المصري. وكان من آثار الخطاب المتشدد الذي تبنته هذه الجماعات عن "الآخر" الفكري والسياسي أن تتواطأ فصائل من هذه التيارات السياسية والفكرية على ما يحدث من انتهاكات بحق هذه الجماعات. وكانت تجربة العقدين الماضيين تشير إلى رغبة كل من الطرفين في استئصال الآخر، وكلاهما لم يمانع في التحالف مع الدولة لإنجاز المهمة. وقد كذبت الممارسة الواقعية الكثير من الشعارات المرفوعة عن "قبول الآخر"، و"التعددية"، و"الحوار"...، إذ كان الغالب أن كل تيار يرى الحرية كل الحرية له ولا حرية لأعدائه!! وهو صدى للمقولة الشمولية التي سادت عهد عبد الناصر "الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب".

مبدئية الموقف من الحريات:

وتشير تجربة الجماعات الأصولية مع خيار العنف السياسي لإشكالية من أهم إشكاليات العمل العام في مصر بمعناه الواسع سياسياً كان أو دعوياً أو ثقافياً، هي إشكالية غياب الموقف المبدئي من قضية الحرية واستخدام أطراف اللعبة السياسية كافة شعارة الحرية على نحو يخدم الأهداف المباشرة لكل منها. ففي مقابل الاستنفار الشديد من التيارات العلمانية دفاعاً عن كل عمل أدبي أو فكري يتصادم مع ثوابت الشريعة بل أحياناً مع ثوابت العقيدة لا يتسق مع تواطؤهم بالصمت على ممارسات مثل: الاعتقال المتكرر، والاعتقال الممتد، والقتل تحت التعذيب، والقتل العمد خارج نطاق القانون. وهي ممارسات عززت الإحساس بأن كل الأطراف تتصرف بشكل انتقائي، وأن الموقف من الحرية لم يكتسب بعد ما يجعله موقفاً مبدئياً، وأن غير قليل من فصائل الحركة الوطنية المصرية مدرجة على قائمة "أعداء الحرية".

الحاجة لعقد اجتماعي:

والجذور الأكثر عمقاً لإشكالية الموقف من الحرية تعود إلى غياب عقد اجتماعي واضح المعالم تتأسس عليه العلاقات، بحيث يحدد المشتركات ويضع القيود على المحرمات. وغياب هذا العقد يجعل كل جماعة تضع قناعاتها في موضع "العقد الاجتماعي" الملزم وتحاول فرضه بالوسائل كافة، ومن المحتمل طبعاً أن يكون العنف من بينها. وعلى مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم يعد غياب صيغة تعاقدية واضحة للعلاقة تربة خصبة تنمو فيها ثقافة الإذعان، وبالضرورة تستدعي ثقافة التمرد كرد فعل منطقي. وثقافة الإذعان ومنطق التمرد كلاهما يهدم أكثر مما يبني ويقوض بناء الثقة ويكرس بدلاً منها الصور النمطية والمخاوف المبالغ فيها.

وللأسف الشديد فإن مثل هذا المناخ يدخل المجتمعات دوامة من العنف والعنف المتبادل ينفصل عن أسبابه الحقيقية ويكتسب قوة دفع ذاتية، حيث تحل ثقافة الثأر والانتقام والرغبة في التخلص من الخصوم محل ثقافة التفاعل الإيجابي (التنافس التعاون التدافع التفاوض) القائم على الاحترام المتبادل المحكوم بمعايير أخلاقية وضوابط قانونية.

إشكالية العلاقة مع الغرب:

وترتبط المراجعة لتي أطلقتها الجماعة الإسلامية في توقيت إعلانها والتجاوب الرسمي معها بشكل مباشر بالعلاقة مع الغرب والموقف منه، فحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعطي أولوية مطلقة لحماية مصالحها في المنطقة وكانت ترى الاستقرار بمعناه المباشر منفصلاً عن أية اعتبارات موضوعية أو أخلاقية الضمان الوحيد لمصالحها في المنطقة. ومن هنا فإنها لم تجعل الديمقراطية من بين معايير تقييم علاقتها بالأنظمة الحليفة لها وضمنها النظام المصري.

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت لمراجعة هذا التصور، فالمكون المصري في الهيكل التنظيمي لتنظيم "القاعدة" كان المكون الأهم ودفع هذا إلى القول بأن تدويل ظاهرة الإرهاب يتحمل النظام المصري نصيباً من المسؤولية عنها بسبب السياسات الأمنية التي يتبعها. فالاعتقال العشوائي والتعذيب والمحاكمات العسكرية شكل بنية طاردة لكوادر الجماعات المتشددة. وعند هذه النقطة بدأت بعض دوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة تقتنع من منظور نفعي تماماً أن مزيداً من الديمقراطية يمكن أن يكون شرطاً موضوعياً لحماية مصالحها في المنطقة، وهو متغير جديد.

إشكالية إعادة بناء التصورات:

ومن بين أهم الإشكاليات التي ستواجه الجماعة الإسلامية في مرحلة "ما بعد المراجعة" إعادة بناء تصورات جديدة للذات والعالم، وعلى صعيد رؤيتها للعالم تبدو مقبلة على مرحلة تكون فيها صورة العالم في تصوراتها أقل مثالية وحدة. فالنظرة السابقة التي قامت على التمحور حول النص أو محاولة الاقتراب منه بأقصى درجة ممكنة دون أخذ الواقع في الاعتبار كانت من أسباب الانحياز لخيار العنف السياسي، فإذا كان الواقع ثانوياً فبالإمكان تجاهله أو حتى تحطيمه لبناء واقع بديل أكثر توافقاً مع مقتضى النص الشرعي.

ولأن الواقع كان في نظرهم شيئاً ثانوياً فلم يكن هناك تفكير في تصنيف مفرداته ورسم حدود فاصلة

بينها، ومن أهم أمثلة ذلك اقتصار دائرة الاهتمام على مفهوم "الأمة" دون "الوطن" كمفهوم سياسي وقانوني وأدى ذلك لفصل معاركهم عن معارك الوطن. وقد أدت المراجعة إلى طرح جديد أكدته أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو أن الكيان الصهيوني عدو الأمة والوطن معاً يحقق مكاسب كبيرة من حالة الصراع بين الدولة والجماعات الأصولية، وأنها تترك آثاراً سلبية على صورة الإسلام في الغرب تتسم بالعمق وتفعل فعلها على المدى البعيد، بما يعنيه ذلك من خسائر للأمة والوطن معاً.

وتبقى أهم أسئلة المستقبل في ملف الجماعة الإسلامية وتحولاتها هو الشكل الذي يمكن أن تعمل من خلاله في ضوء ما يسمح به الواقع وما تفرضه القناعات في آن واحد، فالعمل الدعوي الذي تطالب بإسباغ المشروعية عليه ومنحها حرية القيام به تقبله الدولة في ظل المناخ الحالي، والعمل السياسي المباشر إلى جانب الموقف غير الواضح الذي تتخذه الجماعة منه محاصر بقيود شديدة، فما هو أفق العمل الممكنة؟

(*) مفكر إسلامي مصر المدير التنفيذي لمركز المستقبل للدراسات والأبحاث.

(1) منهم: عبود الزمر وأسامة حافظ وعلي الشريف ورفاعي طه.

(2) كان أبرز أعضائها: الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه اللّه، والشيخ محمد الغزالي رحمه اللّه، والدكتور عبد الحي الفرماوي، والدكتور عبد الرشيد صقر، والكاتب فهمي هويدي وكان متحدثاً باسم اللجنة، والإعلامي المعروف الأستاذ أحمد فراج وكان حينئذ مستشاراً إعلامياً لرئيس الوزراء.

(3) صدرت في يناير 2002 في القاهرة عن "مكتبة التراث الإسلامي" للنشر والتوزيع.

toptop